مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية/دراسة استطلاعية

م.م. حسان حسان جاسم الجبوري
كلية علوم البيئة وتقاناتها
جامعة الموصل
Hassan20141984@yahoo.com

المستخلص:

أن التدقيق البيئي يشكل بعدا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات لاسيما الاستثمارية منها، وتنبع المشكلة في الشركات الصناعية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، تعاني من وجود تكاليف والتزامات مالية كبيرة تتحملها الشركات الصناعية نتيجة التلوث الحاصل، لذا يعد التدقيق البيئي أمرا ضروريا في تلك الشركات، وهذا ينعكس إيجابا على توفر المعلومات لدى متخذي القرار، وقد هدف البحث إلى عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية وبيان علاقة الارتباط بين التدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي ثم التحليلي في صياغة البحث، حيث قام البحث على فرضية أساسية مفادها (ليس للتدقيق البيئي دورا فعال في صنع القرارات الاستثمارية)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، إن المعلومات المالية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين ما لم تكن معززة بتدقيق بيئي إلزامي، وعليه كانت أهم التوصيات هي ضرورة إعداد تقارير بيئية سنوية تفصح فيها الشركات للمستثمرين عن المخاطر البيئة التي تسببت بها تلك الشركات.

الكلمات المفتاحية: التدقيق البيئي، القرارات الاستثمارية.

The Extent to Which Environmental Auditing Contributes to Support the Investment Decisions / Exploratory Study

Assist. Lecturer: Hassan Hassan Jassim al Jubouri
College of Environmental Sciences and Technology
University of Mosul

Abstract:

Environmental auditing is an essential dimension in the decision-making process, especially investment, the problem stems from the fact that the industrial companies in general and in Iraq in particular suffer from the existence of large costs and financial obligations borne by the industrial companies as a result of pollution. Therefore, environmental auditing is necessary in these companies. This is reflected positively on the availability of information among the decision makers.

The aim of this research was to present theoretical concepts related to environmental auditing and investment decisions, also to indicate the correlation between environmental auditing and investment decisions.

The researcher used descriptive and analytical methods in the formulation of the research, where the research based on the basic hypothesis that say "Environmental auditing does not play an active role in investment decision-making".

The study concluded that the published financial information is not sufficient for investors unless it is supported by mandatory environmental auditing. Therefore, the most important recommendations are the need to prepare annual environmental reports in which companies disclose to investors the environmental risks they caused by those companies.

Keywords: Environmental auditing, Investment decisions.

المقدمة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي اهتماما متزايدا بموضوع البيئة، وتركز الاهتمام على كيفية حماية البيئة، بمعنى الحفاظ على التوازن البيئي من خلال التناسق بين عناصر النظام البيئي بما يضمن استمرار وجود الموارد الطبيعية للبيئة على المدى البعيد، والمحافظة على حصة الأجيال القادمة، الأمر الذي ترتب عليه ظهور مصطلح التدقيق البيئي، وعليه يعد التدقيق البيئي أحد الروافد المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، ويأتي من خلال فحص أنشطة الشركات ومدى استجابتها لمعايير حماية البيئية أو المستويات المسموح بها في التلوث وماهية الإجراءات المترتبة على ذلك من تكاليف والتزامات واجب الإفصاح عنها، لما لذلك من أهمية في التأثير الهادف على سلوك متخذي القرارات الاستثمارية، حيث أن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على سلامة القرارات الاستثمارية، كون القرارات الاستثمارية يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات.

مشكلة البحث: تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة على أنه بالرغم من وجود تكاليف والتزامات مالية كبيرة تتحملها الشركات الصناعية التي تسبب حدوث التلوث، إلا أن الكثير من الشركات لم تولي أهمية لمسألة التدقيق البيئي.

على ضوء ما تقدم يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

١. هل التدقيق البيئي موجود ومطبق في الشركات الصناعية؟
٢. كيف يتم اعتماد التدقيق البيئي في الشركات الصناعية ليكون له دور فاعل في دعم القرارات الاستثمارية؟
٣. هل التدقيق البيئي للتكاليف البيئة والالتزامات البيئية، يجعل المجتمع أكثر قبولا للشركات الصناعية المسببة للتلوث؟

أنموذج البحث: تم صياغة نموذج افتراضي عكس علاقة الارتباط والتأثير بين التدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية، وكما موضح في الشكل (١):

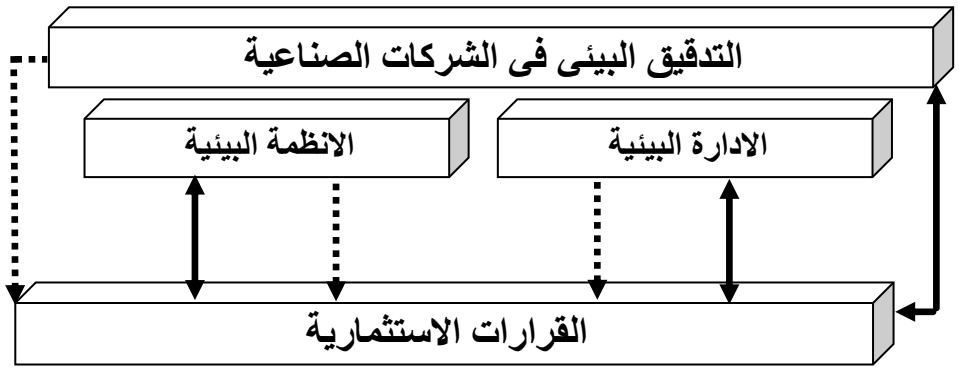

فرضية البحث: اعتمادا على أنموذج البحث الافتراضي تم صياغة فرضيات البحث وكالاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق البيئي ودوره في صنع القرارات الاستثمارية على مستوى الشركة قيد البحث، وتتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

١. هناك علاقة ارتباط معنوية بين القرارات الاستثمارية ودوره في حماية البيئة والتصدي لمشاكل التلوث في الشركات الصناعية.
٢. هناك علاقة ارتباط معنوية بين القرارات الاستثمارية والإدارة البيئية في الشركات الصناعية.

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة تأثير معنوي بين التدقيق البيئي ودوره في صنع القرارات الاستثمارية على مستوى الشركة قيد البحث، وتتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

١. هناك علاقة تأثير معنوي بين القرارات الاستثمارية ودوره في حماية البيئة والتصدي لمشاكل التلوث في الشركات الصناعية.
٢. هناك علاقة تأثير معنوي بين القرارات الاستثمارية والإدارة البيئية في الشركات الصناعية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال الآتي:

١. تسليط الضوء على مفهوم التدقيق البيئي وأهميته وإمكانية تطبيقه.
٢. القرارات الاستثمارية مفهومها، أنواعها ومراحلها.
٣. تسليط الضوء على مدى تأثر القرارات الاستثمارية بالتدقيق البيئي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى توضيح دور التدقيق البيئي في دعم صنع القرارات الاستثمارية من خلال إضافة درجة موثقيه أعلى إلى المعلومات المحاسبية المتاحة التي تعكس أثر أنشطة الشركات الصناعية على الأنظمة البيئية المختلفة وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشدا.

منهج البحث: لتحقيق هدف البحث واختبار الفرضيات، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في صياغة البحث من خلال دراسة وتحليل ما كتب حول موضوع البحث في المراجع العلمية السابقة، ثم اعتمد المنهج التحليلي من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت في الشركة الشمالية للاسمنت/معاونيه الاسمنت الشمالية:(معمل سمنت حمام العليل ومعمل سمنت بادوش الجديد ومعمل سمنت بادوش الرافدين ومعمل سمنت بادوش التوسيع).

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق البيئي.

المبحث الثاني: دور التدقيق البيئي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق البيئي

١-١. مفهوم التدقيق البيئي: يمتلك التدقيق البيئي دورا مهما وفعالا في تحسين الأداء البيئي للشركات الصناعية، وحماية البيئة من أنواع الملوثات المختلفة التي تتعرض لها، والتأثيرات السلبية الناتجة عن أنشطتها المختلفة، حيث إن التقدم الصناعي كان له أثارا سلبية على البيئة، ونتيجة لهذا برزت العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تنادي بضرورة حماية البيئة والاعتناء بها، فبدئوا بوضع الحلول الجوهرية وسن القوانين التي تساعد على تقليل تلك الملوثات الخطيرة، ومن أهم هذه الحلول هو قيام عملية التدقيق البيئي التي تساعد في عملية الرقابة المستمرة، وتحديد حالة البيئة بصورة مستمرة ودائمة عن طريق مراقبة مصادر الملوثات والأنشطة التي تؤثر سلبا أو

إيجابا على البيئة، ويعد التدقيق البيئي من أهم العمليات الرقابية المهمة التي يقوم بها قسم التدقيق سواء كان داخليا أو خارجيا للسيطرة على حالة التلوث البيئي ضمن نطاق محدد وأنظمة وقوانين مختلفة تفرضها الدولة على الشركات الصناعية التي تؤثر على البيئة.

وعرف **التدقيق البيئي** من قبل ديوان الرقابة المالية في العراق عام (١٩٩٥) على انه تقويم نتائج تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الوطنية والمحلية في مجال حماية وتحسين البيئة، وقياس إثر عمليات المنظمة المختلفة على البيئة بموجب المعايير المعتمدة وبيان كلف ذلك كلما كان ممكناً. (الطائي، ٢٠٠٢: ٦٤)

فيما إشارة **وكالة حماية البيئة الأمريكية** إلى أن التدقيق البيئي "هو فحص انتقادي دوري منتظم وموثق وموضوعي، بوساطة المنظمة أو جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية، لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها". (لطفي، ٢٠٠٥: ١٣٤)

وعرف **الاتحاد الدولي للتجارة ICC** التدقيق البيئي "على أنه أداة إدارية تنطوي على تقييم منظم وموثق ودوري وموضوعي لكيفية أداء النظم والإدارة والمعدات البيئة لعملها، بهدف المساعدة في حماية البيئة، عن طريق تسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات البيئة وتقييم مدى الالتزام بسياسات الشركة والتي تتضمن الوفاء بالمتطلبات القانونية". (البنا، ٢٠٠٢: ٣٢٧)

كما أشارت **المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO)** إلى أن التدقيق البيئي "هو عملية إثبات موثقة ومنتظمة للحصول على دليل وتقيمه بشكل موضوعي، لتحديد ما إذا كانت نشاطات المنظمة تتطابق مع معايير التدقيق البيئي وإبلاغ نتائج هذه العملية إلى الجهة التي أوكلته بعملية التدقيق". (البنا، ٢٠٠٢: ٣٢٨).

في حين عرق درياتي أن التدقيق البيئي "هو فحص منظم وموضوعي ودوري للأداء البيئي، بوساطة أفراد متخصصين من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية، وتقيم فعالية البرامج الإدارية البيئية، وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بيها". (درياتي، ٢٠٠٩: ٥٠)

ويرى الباحث بأن التدقيق البيئي "هو فحص منظم وموثوق وموضوعي ودوري، بوساطة جهات داخلية أو خارجية، للتعرف على مدى انسجام عمليات التشغيل والممارسات المختلفة مع المتطلبات القابلة للتطبيق وما يترتب على ذلك من تكاليف والتزامات واجبة الإفصاح عنها".

١-٢. أنواع التدقيق البيئي: يمكن تصنيف التدقيق البيئي إلى نوعين:

أ. التدقيق البيئي الداخلي: هو التدقيق الذي يتم بوساطة طرف من داخل الشركة قد تكون هيئة أو مدقق تابع كموظف في الشركة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة. (عائشة، ٢٠١٥: ٩)

حيث يهدف التدقيق البيئي الداخلي إلى فحص مدى التزام الشركة باللوائح والقوانين، وتقييم مدى ملائمة نظام المحاسبة البيئية المعتمد، والإفصاح عن الأمور البيئة بالشكل الملائم، وتحديد آثار العمليات والمنتجات والخدمات ومخرجات الشركة على البيئة. (منصوري، رمزي، ٢٠٠٨: ٨)

وتجدر الإشارة إلى أن المدقق الداخلي شأنه من شأن المدقق الخارجي ألا أنه يعمل لصالح الإدارة كون الإدارة هي الجهة المسئولة أمام الجهات الخارجية، فلأجل قيام إدارة الشركة بعملها على أكمل وجه واستمرارية في المجتمع، فلابد للمدقق الداخلي أن يمارس العناية والاهتمام عند

القيام بالعمليات الرقابية والتدقيقية وفي تحديد وتحليل التكاليف البيئية عند أعداد التقارير. (الاركوازي، ٢٠٠٧: ٩٣)

ب. التدقيق البيئي الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بوساطة مجموعة أو شخص من خارج الشركة قد يكون هيئة تضم (قانونيين، مستشارين، مهندسين، محاسبين آخرين) أو مدقق غير تابع للشركة أي أشخاص ذوي اختصاص ولهم علاقة بالتدقيق البيئي. (بالعالم، ٢٠١٥: ٩)

ويهدف هذا التدقيق إلى تقييم مدى ملائمة نظام المحاسبة البيئية، والإفصاح عن المشاكل البيئة بالشكل الملائم، وتقييم مدى التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات البيئية، تحديد ما إذا كان المستهلك معرض لتحمل التزامات أو تحملها فعلا، وتحديد ما إذا كانت الشركة عملت على رفع التلوث والنفايات والمواد السامة. (منصوري، رمزي، ٢٠٠٨: ٨)

فيما يصنف الحايك التدقيق البيئي وفق الاتي (الحايك، ٢٠١٣: ٣٩٧):

أ. تدقيق نظم الإدارة البيئية. ب. تدقيق الالتزام البيئي. ج. تدقيق تحويل أو نقل الملكية.
د. تدقيق المواقع. هـ. تدقيق الصحة والأمان. و. تدقيق دورة حياة المنتج.
ز. تدقيق إدارة المخلفات.

ويرى الباحث أن أنواع التدقيق البيئي ونطاقه يعتمد على حجم الشركة ونوعية نشاطها ودرجة خطورة الملوثات التي تطرحها إلى الأنظمة البيئية، أي أن ما يصلح من تدقيق لشركة ما قد لا يصلح لشركة أخرى في التفاصيل إلا انه يبقى متماثل ضمن الإطار العام.

١-٣. أسباب الاهتمام في التدقيق البيئي: أوضح بعض الباحثين أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو إلى ضرورة إجراء التدقيق البيئي، وقد قامت عدة منظمات وأجهزة محلية ودولية بالعمل على إصدار جملة من القوانين والتشريعات التي من شأنها المحافظة على البيئة، فقد تم إصدار العديد من التشريعات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي لحماية البيئة، والحد من الإضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة الشركات الصناعية، فيعد تشكيل الجمعيات البيئية في العديد من الدول وسيلة ضغط فعالة ومتزايدة على شركات الأعمال والحكومات بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها.(دريباتي، ٢٠٠٩: ٣٦) وتزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، حيث حصل تغير في أنماط الشراء للمستهلكين وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضراراً للبيئة، ويطلق البعض مسميات متعددة على تلك المنتجات مثل منتجات بيئية أو منتجات صديقة للبيئة، حيث يوجد في الكثير من الدول جمعيات تحث المستهلكين على استخدام المنتجات التي لا تسبب أضراراً للبيئة وأصبح لها تأثير قوي في أسواق الاستهلاك، وبالتالي فإنها تمثل تحدياً حقيقياً لمختلف الشركات الصناعية، من أجل تطوير عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها، بهدف حماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، ويؤكد البعض ذلك بقوله إن تلك الجمعيات تحاول تشجيع المستهلكين على ترجمة اهتماماتهم البيئية إلى قائمة المشتريات الأسبوعية واستخدام قوتهم الشرائية كتصويت اقتصادي لتشجيع مختلف المنتجين على إنتاج منتجات لا تسبب أضراراً للبيئة.(غالي، ١٩٩٥: ٤٣٤)

إذ يرى الدوغجي أهم هذه الأسباب، هو اختبار النظام لتحديد ومعرفة أمكانية التطور، وتساعد في وضع هيكلية التخطيط البيئي للشركة، وتزويد الشركة بطرائق واضحة للتحسين المستمر في الأداء البيئي. (الدوغجي، ٢٠٠٤: ٢٠٧)

فيما أشار لطفي إلى الأسباب التي تدعو للتدقيق البيئية وفق الاتي: (لطفي، ٢٠٠٥: ١٢٩)

أ. مخاطر التعرض لعقوبات وقوانين وتشريعات حماية البيئة.
ب. الضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة.
ج. زيادة الوعي البيئي للمستهلكين والمستثمرين والمؤسسات المالية والموردين.
د. مشاكل التلوث البيئي.
هـ. التنظيمات العلمية والمهنية في مجال التدقيق والمحاسبة.

فيما يرى الباحث أن التدقيق البيئي تكمن أهمته من خلال إضفاء المصداقية والموثوقية الأعلى على وجودة المعلومات المحاسبية، بحيث يكون على قناعة بأهمية تلك المعلومات المدققة بيئيا والتي جرى الإفصاح عنها.

١-٤. أهداف التدقيق البيئي: تكمن أهداف التدقيق البيئي في النقاط التالية: (الحايك، ٢٠١٣: ٢٢)

١. إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة ومصداقية القوائم المالية المتعلقة بالتأثيرات البيئة، عدا إن إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية يعكس حقيقة ومدى مساهمة الشركات الصناعية في توفير المتطلبات الأساسية التي من شأنها حماية البيئة، وبيان مدى تطبيق تلك الوحدة للقوانين والتشريعات والتعليمات التي من شانها حماية البيئة والمحافظة عليها، وبالنتيجة سوف يكون لهذا انعكاس لمدى تحمل الشركة ومساهمتها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
٢. التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية بالمتطلبات البيئية.
٣. تقييم فعالية نظم الإدارة البيئة القائمة فعلاً.
٤. ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها الشركة والأجهزة والوكالات الحكومية.
٥. زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة الشركة.
٦. تطوير سجلات الأداء البيئي للشركات الصناعية.
٧. مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئة بدلاً من التفاعل البسيط معها، ولفت انتباهها إلى المتطلبات البيئة.
٨. تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
٩. زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي.

المبحث الثاني: دور التدقيق البيئي في صنع القرارات الاستثمارية

٢-١.مفهوم القرارات الاستثمارية: يعد الاستثمار من أهم عمليات التنمية الاقتصادية، لماله من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحدودة والضرورية لترقية مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويعد من أهم الوسائل اللازمة لتطوير الشركات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الإنتاج واستغلال للموارد المادية والبشرية، وإن القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة أو المستثمر تعد من أصعب القرارات، وذلك لأنها تؤثر على بقاء واستمرارية الشركة واعتمادها على الكثير من التنبؤات وصعوبة التراجع فيها، بالإضافة إلى صعوبة تقدير بعض التقديرات الكمية للتدفقات، والقرار في الحقيقة هو عبارة عن اختيار بديل من بين مجموعة حلول مطروحة لمشكلة ما أو أزمة ما أو تسير عمل معين.

وقد عرف **القرار الاستثماري** "بأنه القرار الذي يقوم على صرف الأنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية". (الخطيب، ٢٠٠٢: ١٧٠)

وعرف رمضان **القرار الاستثماري** "على أنه هو القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها الأموال عند توظيفها". (رمضان، ٢٠٠٥: ٩)

ويرى الباحث أن القرار الاستثماري يمثل توظيف الأموال في نشاط معين من أجل الحصول على منافع دورية مستقبلية تفوق في مجموعها رأس المال المستثمر.

٢-٢. أنواع القرارات الاستثمارية: ويمكن تحديد القرارات الاستثمار الأكثر تداولا هو الاتي: (حسين وخضير، ٢٠١٣: ٢٣٢):

١. **قرار الشراء:** يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية.
٢. **قرار عدم التداول:** في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.
٣. **قرار البيع:** يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة، في ظل المخاطرة.

٢-٣ مراحل اتخاذ القرار الاستثماري: تتضمن عملية اتخاذ القرار العديد من المراحل وهي:

- **مرحلة تكوين البدائل:** تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل في زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.
- **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فان المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار (Dittenhofer, 2001: 16).
- **مرحلة المفاوضة بين البدائل: وتهدف** هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب. (محمود ودباش، ٢٠١٧، ٨٥)

٢-٤ التدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية: أن تحديد المدخل المناسب للحماية من التلوث غالبا ما يؤدي إلى نتائج يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وانطلاقا من أن المحاسبة تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية البيئية لكافة الأطراف المستفيدة بما يساعدهم في اتخاذ القرارات وتقيم الأداء البيئي، فأنه أصبح لتلك المعلومات أهمية بمكان حيث أن توفرها يعمل على الاتي (العلول، ٢٠١٠: ٨٥):

١. زيادة مقدرة متخذ القرار على المفاضلة بين القرارات المختلفة المتاحة.
٢. أن تكون المفاضلة بين القرارات المختلفة على أساس المنفعة المتوقعة من كل قرار.
٣. أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند عملية المفاضلة قيمة الاحتمال الذي يجعل متخذ القرار في حالة تفضيل بين القرار الأول والقرارات الأخرى.
٤. ترتيب القرارات حسب فائدتها بالنسبة لمتخذ القرار.

وعليه أن استخدام المعلومات البيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية تتمثل من خلال وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على اتخاذ القرار، وتحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها للوصول إلى العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذلك للوصول إلى العلاقات

التي تربط العوامل وتحركها، ومن خلال توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختبار أفضلها، كل ذلك يساعد متخذ القرار في أتحاذ القرارات الاستثمارية، وإن توفير المعلومات البيئة عن الأحداث والظواهر المستقبلية (التنبؤات)، الأمر الذي يمكن من متخذ القرار من الإعداد لها والتخطيط لمواجهتها، لذلك ينبغي إقامة نظام متكامل للمعلومات SystemIntegrated Information يضمن توفير البيانات الدقيقة والكافية للاستخدام بمعرفة متخذ القرار في الوقت المناسب لذلك، (الفقي، ٢٠١٢: ١١٦).

وهنا يلعب التدقيق البيئي دورا كبيرا في عكس القضايا البيئية للشركات الصناعية في التقارير المالية المقدمة لمستخدميها من الأطراف الداخلية والخارجية، لذا يجب على المدقق الاهتمام بعدة أمور من أجل دعم القرارات الاستثمارية، ومنها الاستفسار من الإدارة عن مدى التزام الشركة بالقوانين والتنظيمات البيئية، والاستفسار من الإدارة عن سياسات الشركة المرتبطة لمنع الأفعال غير القانونية، والحصول على إقرار مكتوب من الإدارة بشأن عدم وجود خروج محتمل عن القوانين يتطلب إفصاحاً في القوائم المالية، (حافظ وغافل، ٢٠١٢، ١٩٤).

وعليه يسعى التدقيق البيئي إلى دعم القرارات الاستثمارية من خلال: (راضى، ٢٠١١: ١٣٩)

١. تقليل المخاطر المحيطة التي يمكن أن يسببها الأداء البيئي عن طريق ترشيد أداء فريق المراجعة البيئة وترشيد القرارات المتعلقة بالبيئية والتي تتخذها الإدارة.
٢. زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي مما يساعد على تلافى الأضرار الناتجة عن الأداء البيئي السلبي وإمكانية علاجه في الوقت المناسب.
٣. استنباط معايير وإرشادات مستحدثه للتدقيق البيئي لمختلف الأنشطة والمجالات، وتحديد فرص ومجالات تحسين وتطوير الأداء البيئي.
٤. التأكد من أن الأنشطة والبرامج التي تمارسها الشركات الصناعية غير ضارة بالبيئة.
٥. التأكد مدى تحقيق الالتزامات والاشتراطات البيئية القانونية وزيادة الوعي البيئي للشركة.
٦. تسليط الضوء على الممارسات السلبية للأنشطة التي تمارسها الشركة على البيئة، وهو ما قد يؤثر على المدى الطويل على قدرة الشركة.
٧. تقدير المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة التأثيرات السلبية لأنشطتها على البيئة، وهو ما قد يؤثر على المدى الطويل على قدرة الشركة على الاستمرار.
٨. إصدار تقرير عن الوضع البيئي للشركة يكون مؤشر للتحقق من مدى إتباع إدارة الشركة لسلوك وأداء بيئي مناسب، كما يكون أداة مساعدة للتخطيط للمستقبل فيما يتعلق بالممارسات البيئية وجهود الشركة في هذا الصدد.
٩. التحقق من مدى توثيق السياسات والإجراءات البيئية ومدى فهمها وتنفيذها من قبل العاملين بالشركة، وكذلك مدى فاعلية نظام المعلومات في إمداد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات المناسبة عن الممارسات البيئية للشركة.
١٠. التقرير عن الأموال المنفقة على البرامج والأنشطة البيئية بالقوائم المالية والتحقق من كفاية العرض والإفصاح عن الالتزامات المحتملة أو الخسائر الطارئة الناشئة عن القضايا والمشكلات البيئية.

إذ يرى الباحث بأن التدقيق البيئي يدعم القرارات الاستثمارية من خلال الاهتمام بالأهداف الأساسية له وتطبيقها سواء كان تدقيق بيئي داخلي أو تدقيق بيئي خارجي، ويوجب على التدقيق البيئي الانتباه على تقييمات تلوث الموقع وتقييمات الأثر البيئي للاستثمارات المخططة وتقديم

تقارير الأداء البيئي للشركة، وتدقيق التزام الشركة بالقوانين واللوائح البيئة، وفي ضوء تلك الخلفية من الواضح أن حملة الأسهم الحالين والمرتقبين قد وضعوا ضغوطات كبيرة على الشركات من أجل التقرير عن أدائهم وسياساتهم البيئية. حيث إن قرارات المستثمرين أسست على المعلومات المتاحة، وكلما زادت شمولية المعلومات وارتفع مستوى جودتها كانت القرارات المتخذة أكثر رشداً، وهكذا فعندما تقوم الشركات بنشر تقارير المسؤولية البيئة، ولاسيما إذا ما خضعت تلك التقرير للتأكد المستقل الخارجي فإن المستثمرين سيكون لديهم معلومات إضافية يمكن تأسيس قراراتهم الاستثمارية عليها، علاوة على ذلك فإن نتائج عدد من الدراسات قد أشارت إلى أن كثير من المستثمرين مهتمين بأداء مسؤولية الشركات، كما أنهم أكثر احتمالات للاستثمار في الشركات ذات سجل يتسم بالعمل بطريقة من شأنها مراعاة المسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية، ومن ثم فإن الشركات التي تتمتع بسمعة السجل التاريخي الجيد في هذا المجال هي التي تقوم بنشر معلومات عن أداء مسؤولياتها، ويؤدي ذلك إلى زيادة في أسعار أسهمها (كنتيجة لارتفاع الطلب على أسهمها) بالإضافة إلى التزامها المتزايد لجذب رأس مال جديد. (لطفي، ٢٠١١: ٢٧٥)

ويرى الباحث بأنه يجب على المدقق البيئي أن يكتسب بوضوح فهم شامل لزبائنه من حيث السياسات البيئة والاجتماعية والأخلاقية، والآثار البيئة أعمال الشركة ومنتجاتها وخدمتها، والمسؤوليات البيئية والصحة والأمن والالتزامات الاجتماعية والقانونية، كل ذلك سوف يوثر في القرارات الاستثمارية التي سوف يتخذها المستثمر باتجاه الشركة بنظر الاعتبار.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

أولا. عينة الدراسة وصف الأفراد المبحوثين: يتكون مجتمع الدراسة من بعض الشركات الصناعية التي لها أثار سلبية على البيئة، وقام الباحث بتوزيع استمارة استبيان على عينة من مدراء المعامل ومدراء الأقسام والشعب و المحاسبين والمدققين العاملين في الشركة الشمالية للإسمنت /معاونيه الإسمنت الشمالية (معمل سمنت حمام العليل ومعمل سمنت بادوش الجديد ومعمل سمنت بادوش الرافدين ومعمل سمنت بادوش التوسيع)، إذ تم توزيع (٥٠) استمارة استبيان على الأفراد المبحوثين استرجعت (٤٤) استمارة منها أي نسبة الاستجابة بلغت (٨٨%) ويشير الجدول (١) إلى خصائص الأفراد المبحوثين في الشركة قيد البحث.

الجدول (١): خصائص الأفراد المبحوثين في الشركة قيد البحث

التحصيل الدراسي						
دبلوم		بكالوريوس		ماجستير		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٨	%١٨	٢٦	%٦٠	١٠	%٢٢	
العمر (سنة)						
أقل من ٣٠		٣٠-٣٩		٤٠-٤٩		٥٠ فما فوق
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد %
٨	%١٨	١٠	%٢٣	٢١	%٤٨	٥ %١١
الجنس						
ذكر			أنثى			
العدد	%		العدد		%	
٤٠	%٩٠		٤		%١٠	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ثانيا. وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها: من خلال هذا المحور نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل مجموعة من مجموعات أسئلة الاستبيان والتي تمثل فرضيات الدراسة، حيث تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات أفراد العينة على جميع فقرات استمارة الاستبيان، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

أ. **تحليل عبارات المحور الأول التدقيق البيئي:** قام الباحث بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول عنصر التدقيق البيئي من خلال البيانات المعروضة في الجدول التالي وقد تم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول هذا العنصر كما مبين في الجدول (٢) ذلك:

الجدول (٢): أراء أفراد العينة حول محور التدقيق البيئي

X	لا اتفق		محايد		اتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1		2		3			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X1	20	45.5	1	2.3	23	52.3	2.0682	0.99762
X2	7	15.9	7	15.9	30	68.2	2.5227	0.76215
X3	10	22.7	6	13.6	28	63.6	2.4091	0.84408
X4	27	61.4	5	11.4	12	27.3	2.3409	0.88772
X5	6	13.6	15	34.1	23	52.3	2.3864	0.72227
X6	6	13.6	15	34.1	23	52.3	2.3864	0.72227
X7	6	13.6	6	13.6	32	72.7	2.5909	0.72555
X8	10	22.7	7	15.9	27	61.4	2.3864	0.84126
X9	24	54.5	5	11.4	15	34.1	1.7955	0.92960
X10	6	13.6	12	27.3	26	59.1	2.4545	0.72991
X11	8	18.2	16	36.4	20	45.5	2.2727	0.75832
X12	1	2.3	4	9.1	39	88.5	2.8636	0.40868
المتوسط الحسابي العام لعبارات التدقيق البيئي							2.3731	0.78

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول السابق توجه الشركات المبحوثة حول موضوع البحث المتضمن (مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية دراسة استطلاعية)، إذ كانت إجابات المبحوثين تشير إلى التدقيق البيئي الداخلي يصمم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقا، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها، حيث كانت نسبة الاتفاق (88.5%) بوسط حسابي (2.8636)، وانحراف معياري (0.40868)، وإذ كانت إجابات المبحوثين تشير إلى التدقيق البيئي جزء مكمل لنظام الإدارة البيئية في الشركة، حيث كانت نسبة الاتفاق (72.7%) بوسط حسابي (2.5909)، وانحراف معياري (0.72555)، بينما كانت أراء المبحوثين حول عدم حرص الشركة على تقليل التلوث الناتج عن الأعمال القائمة، حيت كانت نسبة عدم الاتفاق (61.4%) بوسط حسابي (2.3409)، وانحراف معياري (0.88772)، وبما إن المتوسط الحسابي لجميع عبارات محور التدقيق البيئي بلغ (2.3731)، وانحراف معياري قدره (0.78)، ذلك يعكس النظرية الايجابية لأفراد العينة اتجاه مجمل العبارات لمحور التدقيق البيئي.

ب. **تحليل عبارات المحور الثاني القرارات الاستثمارية:** قام الباحث بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة حول عنصر القرارات الاستثمارية من خلال البيانات المعروضة في الجدول (٣)، وقد تم

استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول هذا العنصر كما مبين في الجدول (٣) ذلك:

الجدول (٣): أراء أفراد العينة حول محور القرارات الاستثمارية

X	لا اتفق		محايد		اتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1		2		3			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X13	5	11.4	10	22.7	29	65.9	2.5455	0.69732
X14	33	75.0	5	11.4	6	13.6	2.6136	0.72227
X15	6	13.6	10	22.7	28	63.6	2.5000	0.73136
X16	9	20.5	14	31.8	21	47.7	2.2727	0.78839
X17	19	43.2	10	22.7	15	34.1	1.9091	0.88444
X18	13	29.5	6	13.6	25	56.8	2.2727	0.89867
X19	4	9.1	18	40.9	22	50.0	2.4091	0.65833
X20	9	20.5	20	45.5	15	34.1	2.1364	0.73424
X21	5	11.4	20	45.5	19	43.2	2.3182	0.67420
X22	19	43.2	9	20.5	16	36.4	1.9318	0.89955
المتوسط الحسابي العام لعبارات القرارات الاستثمارية							**2.30**	**0.77**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج الجدول السابق توجه الشركات المبحوثة حول موضوع البحث المتضمن (مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية دراسة استطلاعية)، إذ كانت إجابات المبحوثين تشير إلى اهتمام واضح من قبل الشركات لي (Iso 14001) وذلك لأنه يساعد المستثمر على اتخاذ قرارات سليمة ، حيث كانت نسبة الاتفاق (65.9%)، بوسط حسابي (2.5455)، وانحراف معياري (0.69732)، وإذ كانت أراء حول استخدام القوائم الإضافية الملحقة بالقوائم المالية والتي تبين حجم النفقات والالتزامات البيئية هي بمثابة الطريقة الأكثر ملائمة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث كانت نسبة الاتفاق (63.6%)، بوسط حسابي (2.5000)، وانحراف معياري (0.73136)، وبما إن المتوسط الحسابي لجميع عبارات محور القرارات الاستثمارية بلغ (2.30)، وانحراف معياري قدره (0.77)، ذلك يعكس النظرية الايجابية لأفراد العينة اتجاه مجمل العبارات لمحور القرارات الاستثمارية.

ثالثا. اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات: يشير الجدول (٤) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من اتخاذ القرارات الاستثمارية والتدقيق البيئي (الإدارة البيئية، حماية الأنظمة البيئية)، في الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة من كما هو موضح أدناه:

١. علاقة ارتباط بين حماية الأنظمة البيئية والقرارات الاستثمارية يشير الجدول (٤) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين حماية الأنظمة البيئية من قبل الشركة بوصفها أحد المتغيرات المستقلة والقرارات الاستثمارية إذ بلغ قيمة الارتباط (**0.845)، هذا قد يحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: "هناك علاقة ارتباط معنوية بين القرارات الاستثمارية ودوره في حماية البيئة والتصدي لمشاكل التلوث في الشركات الصناعية".

٢. علاقة ارتباط بين الإدارة البيئية والقرارات الاستثمارية يشير الجدول (٤) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإدارة البيئية التي تتبعها الشركة بوصفها أحد المتغيرات المستقلة والقرارات الاستثمارية إذ بلغ قيمة الارتباط (**0.840)، هذا قد يحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص

علـى: "هنـاك علاقـة ارتبـاط معنويـة بـين القـرارات الاسـتثمارية والإدارة البيئيـة فـي الشـركات الصناعية".

الجدول (٤): علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة على مستوى الشركة

المتغير المستقل	التدقيق البيئي		المؤشر الكلي
	الإدارة البيئية	حماية الأنظمة البيئية	
القرارات الاستثمارية	0.840**	0.845**	0.859**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أما الفرضية الرئيسة الأولى فقد بين الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية إذ بلغ معامل الارتباط بينهما هو (0.859**)، وهذا دليل على قوة العلاقة بين المتغيرين إذ تشير هذه النتيجة إلى علاقة ارتباط موجبة، وهذا قد تحقق الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على: "هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق البيئي ودوره في صنع القرارات الاستثمارية على مستوى الشركة قيد البحث".

رابعا. اختبار علاقة التأثير بين المتغيرات: إن أنموذج البحث وفرضياته ستلزمان إيجاد تأثير أنشطة التدقيق البيئي في القرارات الاستثمارية أي التحقق من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على "هناك علاقة تأثير معنوي بين التدقيق البيئي ودوره في صنع القرارات الاستثمارية على مستوى الشركة قيد البحث"، إذ يوضح الجدول (٥) تلك العلاقة على النحو الآتي:

الجدول (٥): تأثير أنشطة التدقيق البيئي بشكل مجتمع في القرارات الاستثمارية

المتغيرات	التدقيق البيئي							
	F الجدولية	F المحسوبة	DF	R2	Sig	T المحسوبة	B1	B0
القرارات الاستثمارية	4.08	118.05	42:1	0.738	0.000	10.865	0.859	0.818

P<0.05 N=44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من ملاحظة الجدول (٥) نجد وجود تأثير معنوي موجب لأنشطة التدقيق البيئي مجتمعة بوصفها متغيرا مستقلا في القرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (118.05) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.08) عند درجة الحرية (1:42) وبمستوى معنوية (0.05) وبلغ معامل التحديد (R2) (0.738) وهذا يعني أن (73%) من الاختلافات المفسرة في القرارات الاستثمارية تعود إلى أنشطة التدقيق البيئي، ويعود الباقي إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في نموذج الانحدار، ومن متابعة معامل (B1) البالغ (0.859) واختبار(T) لها تبين أن قيمة (T) المحسوبة (10.865) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1:42)، وبذلك فقد تحقق الفرضية الرئيسة الثانية، وتتفرع من هذه الفرضية عدد من الفرضيات سوف نتناولها بالتعاقب، من خلال إعطاء مؤشرات أكثر تفصيلا لتأثير كل نشاط من أنشطة التدقيق البيئي في القرارات الاستثمارية، وكما موضح في الجدول (٦) الذي يوضح هذه العلاقات التأثيرية.

الجدول (٦): تأثير أنشطة التدقيق البيئي بشكل منفرد في القرارات الاستثمارية

المتغيرات	التدقيق البيئي									
	F الجدولية	F المحسوبية للإدارة البيئية	F المحسوبية للأنظمة البيئية	DF	R2 للإدارة البيئية	R2 للأنظمة البيئية	B0 للأنظمة البيئية	B0 للإدارة البيئية	* الأنظمة البيئية	* الإدارة البيئية
									B1	B2
القرارات الاستثمارية	3.23	101.066	104.851	2:42	0.706	0.714	0.785	0.791	0.845	0.840
									(10.240)	(10.053)

* ( ) تشير إلى قيمة T المحسوبة N=44 P<0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق تأثير كل نشاط من أنشطة التدقيق البيئي في القرارات الاستثمارية، إذ تبين من خلال متابعة معاملات (B) واختبار (T) أن هناك تأثير معنويا لجميع أنشطة التدقيق البيئي في القرارات الاستثمارية، ويتضح لنا من الجدول (٦) أن أعلى تأثير لأنشطة التدقيق البيئي في القرارات الاستثمارية، يتمثل في حماية الأنظمة البيئية إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.240) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند درجة الحرية (2:42)، في حين جاءت الإدارة البيئية في المرتبة الثانية في التأثير بالقرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (10.053) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند درجة الحرية (2:42)، اتساقا من ما تقدم تقبل الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا. الاستنتاجات

١. إن مستخدمي القوائم المالية يؤيدون الأخذ بمنهج التوسع في مجال التدقيق البيئي.
٢. إن تدقيق التكاليف والالتزامات البيئية دور أساس في تحسين جودة المعلومات المتاحة والتي يمكن أن يعتمد عليها في صنع القرارات الاستثمارية.
٣. هناك دور إيجابي متوسط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين دور التدقيق البيئي ودعم القرارات الاستثمارية.
٤. إن تحقيق التوازن بين أصحاب المصلحة الاقتصادية المباشرة في الشركة من جانب والمجتمع من جانب أخر بشكل عام باعتباره المتضرر الأساسي من الصناعات والملوثات الناتجة المدمرة للبيئة، من خلال التدقيق البيئي على الأداء البيئي للشركة الذي يساهم في توضيح أداء الشركات، ومدى تلاؤمه مع الاشتراطات والمطالبات البيئة.
٥. إن المعلومات المالية المنشورة لأتعد كافية بالنسبة للمستثمرين، ومن ثم قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني بسبب عدم وجود تدقيق بيئي.
٦. إن وجود التدقيق البيئي إلزامي يجعل المعلومات البيئة أكثر مصداقية وبالتالي تتميز بأنها أكثر نفعا للمستخدمين.

ثانيا. التوصيات

١. ضرورة أعداد تقارير بيئية سنوية تفصح فيها للمستثمرين عن المخاطر البيئية التي سببتها الشركة، وتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢. التأكيد على الرقابة البيئية وإيجاد أنظمة رقابية لتشريعات قانونية ملزمة، وإصدار قوانين تحد من التلوث.
٣. لابد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرارات الاستثمارية لتحقيق جودة أكبر لها وإيصال المعلومات البيئية والمحاسبية في الوقت المناسب، وهذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب.
٤. ضرورة الإفصاح عن نتائج تطبيق نظام التدقيق البيئي الذي يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
٥. على الشركات تبني مفهوم التدقيق البيئي، وإضافة معلومات عن الأداء البيئي للشركة من خلال المكشوفات التي تعدها للأطراف المستفيدة.

المصادر

أولا. الكتب

١. الفقي، عبد اللاه إبراهيم، (٢٠١٢)، **نظم المعلومات المحسوبة ودعم اتخاذ القرار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
٢. المحسن، رعد عبد، (٢٠٠١)، **نظم الإدارة البيئة والايزو ١٤٠٠٠**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا.
٣. راضي، محمد سامي، (٢٠١١)، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٤. زياد رمضان، (٢٠٠٥)، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، طبعة ثالثة، عمان.
٥. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١١)، **المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
٦. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٥)، **المراجعة البيئة**، الدار الجامعة، الإسكندرية.

ثانيا. الرسائل والاطاريح

١. الاركوازي، ليلى جهان حسين، (٢٠٠٧)، دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
٢. الطائي، سلوان حافظ احمد، (٢٠٠٢)، التدقيق البيئي منهج مقترح لتطبيقه في العراق مع دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
٣. العزاوي، تحرير مطشر مجيد، (٢٠٠٩)، التدقيق البيئي وأثره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونين.
٤. العلول، عبد المنعم عطا، (٢٠١٠)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، فلسطين.
٥. بالعالم عائشة، (٢٠١٥)، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية، الجزائر.
٦. دريباتي، رادة فاروق، (٢٠٠٩)، دور المراجعة الداخلية في تقيم الأداء البيئي (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، الجزائر.

ثالثا. المجلات والمؤتمرات

١. البنا، أبو بكر عبد العزيز، (٢٠٠٢)، دور المراجعة البيئة نحو تحسين الأداء البيئي/دراسة تطبيقية على منطقة حلوان الصناعية، **المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)**، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٢٢.

٢. الحابك، احمد فيصل خالد، (٢٠١٣)، التدقيق البيئي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية (دراسة ميدانية)، **مجلة العلوم الإدارية**، الأردن، المجلد ٤٠، العدد ٢,

٣. الخطيب، خالد، (٢٠٠٢)، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولية رقم١، **مجلة جامعة دمشق**، سورية، المجلد ١٨، العدد ٢.

٤. الدوغجي، علي حسين، (٢٠٠٤)، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وأثارها على كفاءة الأداء البيئي، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العراق، العدد ٧٦.

٥. حافظ، لالى محمد، حسين جميل غافل، (٢٠١٢)، تقيم واقع تطبيق المحاسبة البيئة في الوحدات الصناعية، **مجلة الدراسات والأبحاث**، الأردن، العدد ٢٦.

٦. حسين، وليد حسين، ابتهال طالب خضير، عبد الناصر علك حافظ، (٢٠١٣)، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، **مجلة محاسبيه وماليه**، العراق، مجلد ٨، العدد ٢٢.

٧. عامرية، عبد الباسط عامر، (٢٠٠٥)، مدى تفعيل دور المدقق الداخلي في ظل التحديات البيئة المعاصرة، **المؤتمر العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرين**، رؤية استراتيجية لتفعيل دور الموارد البشرية العربية في ظل التقنيات المعاصرة كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.

٨. غريب، جورج دانيال، (١٩٩٥)، أثر التأثيرات البيئة لأنشطة الوحدات الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد٢.

٩. لطفي، احمد محمد، (٢٠٠٠)، أطار مقترح للمراجعة البيئة بمنظمات الأعمال في ظل التغيرات الحاصلة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، العدد ١، المجلد ٢٠.

١٠. محمود، جمام، أميرة دباش، (٢٠١٧)، إثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، **مجلة دراسات وأبحاث**، الجزائر، العدد ٢٦ مارس.

١١. منصوري، كمال محمد، جودي محمد رمزي، (٢٠٠٨)، المراجعة البيئة كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، **مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس.

رابعا. المراجع الاجنبية

1. Dittenhofer, M, (2001), Internal Auditing Effectiveness an Expansion of Present methods, management Auditing gournal, 8.

جامعة الموصل
كلية علوم البيئة وتقاناتها
قسم تقانات البيئة

استمارة استبانة

تحية طيبة وبعد،

يهدف البحث الموسومة "**مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية دراسة استطلاعية**" ولغرض بيان دور التدقيق البيئي في عملية دعم القرارات الاستثمارية، والتعرف على الجهود المبذولة من قبل الشركات الصناعية في تحقيق التدقيق البيئي، وكذلك توضيح دور التدقيق البيئي في صنع القرارات الاستثمارية من خلال إضافة درجة موثوقية أعلى إلى المعلومات المحاسبية المتاحة، التي تعكس أثر أنشطة الشركات الصناعية على الأنظمة البيئية المختلفة وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشدا.

فقد تم إعداد قائمة الاستقصاء المرفقة إلى الوقوف على رأيكم بشأن بعض الجوانب الخاصة بالتدقيق البيئي والقرارات الاستثمارية.

يقدر الباحث لكم تعاونكم بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، يؤكد لكم أنّ إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة، تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وأخيراً نشكركم على حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول التحية والاحترام،

أولا. البيانات الشخصية والوظيفية:

١. المؤهل العلمي:

دبلوم	بكالوريوس	ماجستير

٢. العمر:

أقل من ٣٠	من ٣٠-٣٩	من ٤٠-٤٩	٥٠ فما فوق

٣. الجنس:

ذكر	أنثى

ثانيا. البيانات الموضوعية:

ضع علامة (✓) في الدائرة التي تعكس قناعتك وموقفك عن كل فقرة من فقرات الاستبانة:

المحور الأول: التدقيق البيئي.

	أولا. حماية الأنظمة البيئية	1 لا اتفق	2 محايد	3 اتفق
1	تعمل الشركة على استخدام أفضل الطرق لمعالجة النفايات.			
2	تعمل الشركة على تفادي العقوبات التي ممكن ان تتعرض لها.			
3	تعمل إدارة الشركة على خفض مدافن وأماكن طمر النفايات.			
4	عدم حرص الشركة على تقليل التلوث الناتج عن الأعمال القائمة.			
5	تهتم الشركة بالمعايير الأخلاقية والصحة والسلامة للعاملين.			
6	تسعى الشركة إلى استخدام الطاقة ذات التأثيرات السلبية المنخفضة على البيئة في عملية التصنيع والإنتاج.			

		1	2	3
	ثانيا. الإدارة البيئية	**لا اتفق**	**محايد**	**اتفق**
7	يعد التدقيق البيئي جزء مكمل لنظام الإدارة البيئية في الشركة.			
8	الإدارة البيئية تدعم الأبحاث الصناعية التي تتعلق بحماية البيئة.			
9	هناك إدراك من قبل المدققين الداخلين في الشركة لمتطلبات الإدارة البيئية.			
10	تسهم الإدارة البيئية في توفير معلومات عن التلوث البيئي التي تساعد في أتحاذ القرارات الاستثمارية.			
11	تعمل إدارة الشركة إلى إيجاد أفضل الطرق لتطوير الأعمال والسرعة في تأمين المواد.			
12	التدقيق البيئي الداخلي يصمم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها.			

المحور الثاني: القرارات الاستثمارية

		1	2	3
	ثانياً. القرارات الاستثمارية	**لا اتفق**	**محايد**	**اتفق**
13	إنّ حصول الشركة على iso14001 يساعد المستثمر على اتخاذ قرارات سليمة.			
14	تقوم الشركة بالإفصاح عن كل التكاليف والتزامات المتعلقة بالحد من التلوث البيئي.			
15	استخدام القوائم الإضافية الملحقة بالقوائم المالية والتي تبين حجم النفقات والالتزامات البيئية هي بمثابة الطريقة الأكثر ملائمة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.			
16	المعلومات المنشورة عن مخاطر التلوث في القوائم المالية تفيد في صنع القرارات الاستثمارية.			
17	إنّ تطبيق إجراءات التدقيق البيئي يزيد من عدالة القوائم المالية.			
18	يساعد التدقيق البيئي في توفير المعلومات عن التكاليف البيئية التي تحملتها الشركة في ترشيد القرارات الخاصة بمواصفات المنتج وبالتالي خفض التكلفة.			
19	ان توفير المعلومات البيئية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة.			
20	القيام بدورات وبرامج وورش عمل متتالية لموظفي الشركة لنشر الوعي البيئي وتحسين صورة الشركة أمام الجهات المختلفة.			
21	وجود محاسبة التكاليف البيئية في الشركة يعبر عن أداء البيئي للشركة وتساعد في دعم القرارات الاستثمارية.			
22	الشركة مهتمة بمعلومات حصولها على شهادة الآيزو المتعلقة بالبيئة الدولية.			